

Distr.
GENERAL

S/25354
3 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير لاحق من الأمين العام مقدم عملاً بالفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرتين ١٨ و ١٩ من قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وفيهما نجد أن مجلس الأمن:

"يطلب إلى الأمين العام، وحسب الاقتضاء إلى الدول المعنية، تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس، يكون أولها في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد اتخاذ هذا القرار، عن تنفيذ هذا القرار وعن تحقيق الهدف المتمثل في تهيئة بيئة آمنة لتمكين المجلس من اتخاذ القرار اللازم بشأن الانتقال بسرعة إلى مواصلة عمليات حفظ السلم؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس خلال خمسة عشر يوماً بعد اتخاذ هذا القرار، مبدئياً، خطة لكفالة أن تكون عملية الأمم المتحدة في الصومال قادرة على الوفاء بولايتها عند انسحاب القيادة الموحدة؛"

٢ - ويتضمن الجزء الأول من هذا التقرير وصفاً وقائعياً للإجراءات الأخرى التي اتخذت منذ تقريره المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ لتنفيذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢). ويتناول الجزء الثاني الأنشطة الإنسانية، ويتناول الجزء الثالث المصالحة السياسية، ويتناول الجزء الرابع إنشاء قوة شرطة صومالية، ويتناول الجزء الخامس أنشطة الإعلام. أما الجزء السادس فهو يبين تفكيره الراهن بشأن طرائق تحقيق الانتقال من قوة العمل الموحدة إلى ما سيصبح عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وترد الجوانب المالية في الجزء السابع، بينما ترد ملاحظاتي في الجزء الثامن.

أولا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢)

(٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٣)

٣ - تتعلق الولاية المحددة المعهود بها إلى الأمين العام بموجب القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) بما يلي:

(أ) العمليات وزيادة وزع أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال (الفقرة ٦)؛

(ب) تنفيذ العملية لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية (الفقرة ١٠):

(ج) إقامة آليات للتنسيق بين الأمم المتحدة وقوة العمل الموحدة (الفقرة ١٣)، بما في ذلك إلحاق موظفي اتصال تابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال بمقر قوة العمل الموحدة (الفقرة ١٥):

(د) مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية (الفقرة ٢٠).

ويرد فيما يلي وصف للإجراء الذي اتخذ في إطار كل ولاية من هذه الولايات.

ألف - العمليات الخاصة بعملية الأمم المتحدة في الصومال

٤ - في تقريره المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ المقدم إلى مجلس الأمن (S/15168) أوضحت أن من الشواغل الرئيسية لعملية الأمم المتحدة في الصومال في المرحلة الراهنة التخطيط لترتيبات الانتقال من عمليات قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. والتخطيط يتضمن الخطط الحالية لوزع قوات في شمال الصومال، ومقترحات من أجل إزالة الألغام، وإنشاء قوة شرطة صومالية، وتعزيز العنصر العسكري في مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال تدريجياً.

٥ - ويضم العنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في الصومال حالياً بجميع رتبته ٧١٥ فرداً، ويتألف أساساً من كتيبة مشاة يبلغ عدد أفرادها بجميع رتبهم ٥٠٠ فرد، و ٥٠ مراقباً عسكرياً، وعناصر حركة وعناصر سوقية، وسرية مقر صغيرة ومجموعة صغيرة من الأفراد تعمل فيها. وبعد اتخاذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، أوقف أي وزع جديد للقوات في الصومال، وهو وزع كان قد أذن به بموجب قرار مجلس الأمن ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٢، ريثما يجري تقييم الأوضاع على الطبيعة. ومع ذلك فإنني أواصل تعزيز مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال. وعيُنت أيضاً قائداً للقوة سيدير عملية الانتقال وسيقود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عند إنشائها.

باء - تنفيذ عملية تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية

٦ - منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) قامت قوة العمل الموحدة بوزع زهاء ٣٧ ٠٠٠ جندي في جنوب ووسط الصومال. ولم يحدث أي وزع للجنود في الشمال وفي مناطق الحدود. وقد تحسنت ببطء الحالة الأمنية العامة في القطاعات التي تخضع لسيطرة قوة العمل الموحدة، وإن كانت ما زالت تقع حوادث عنف في المراكز السكانية الكبرى وفي بعض المناطق الريفية. وقد أعلن قائد قوة العمل الموحدة أن "جميع المناطق مستقرة أو مستقرة نسبياً". بيد أن القوات التابعة لقوة العمل الموحدة ظلت هدفاً لنيران القناصة وللتحرش، ووردت من كيسمايو ومقديشو، لا سيما في الأسابيع الأخيرة، تقارير عن حوادث كبرى من حوادث استئناف القتال أو الشغب. فمع أن معظم الجماعات والفصائل رحبت بوزع قوة العمل

الموحدة وتعاونت، فإن مواقف بعض زعماء الفصائل لم تكن متسقة على الدوام. إذ أن وجود قوة العمل الموحدة في مناطق البلد الرئيسية أدى إلى خفض نفوذ أولئك الذين كانت قوتهم تعتمد على أسلحتهم الثقيلة. وقد جرى على نطاق محدود تنفيذ عدد من الغزوات لنزع السلاح، في كل من مقديشو وأماكن أخرى داخل القطاعات المعنية. وجدير بالذكر أن المنطقة الخاضعة لسيطرة قوة العمل الموحدة لا تضم سوى ٤٠ في المائة من أراضي البلد. ولم تبذل أي محاولة منتظمة لتهيئة بيئة آمنة خارج هذه المنطقة.

جيم - آليات التنسيق

٧ - أقيمت آليات التنسيق التالية:

(أ) في مقر الأمم المتحدة:

١١ هناك فريق لوضع السياسة فيما يتعلق بالصومال يرأسه الأمين العام ويجتمع بانتظام مع كبار ممثلي حكومة الولايات المتحدة. وهو يستعرض التقدم الذي تحرزه العملية، وتكوين القوة، والتمويل، والتخطيط للدور المقبل لعملية الأمم المتحدة في الصومال؛

١٢ هناك قوة عمل تنفيذية (برئاسة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم)، تضم ممثلين من الإدارات المعنية في الأمانة العامة، وممثلي الولايات المتحدة، وتجتمع أسبوعياً؛

١٣ ألحق فريق اتصال مكون من ضباط الولايات المتحدة بإدارة عمليات حفظ السلم منذ أوائل كانون الثاني/يناير؛

١٤ يوجد الآن في إدارة عمليات حفظ السلم فريق للتخطيط لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

(ب) في مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال في مقديشو يعمل قائد قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال وقائد قوة العمل الموحدة بشكل وثيق من أجل كفالة تنسيق الأنشطة التي تقوم بها القوتان. وسوف يجري في مقديشو الكثير من أعمال التخطيط التفصيلية لعملية الانتقال، ويجري، كما سبق أن أشرت، تعزيز مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال لهذا الغرض. ويعمل موظفو اتصال تابعون لعملية الأمم المتحدة في الصومال مع مقر قوة العمل الموحدة.

٨ - وقد طلبت عدة من الدول الأعضاء التي تتعاون مع الولايات المتحدة في قوة العمل الموحدة أن يجري التشاور معها بشأن العمليات التي تقوم بها القوة حالياً وبشأن التخطيط لعملية الانتقال. وقد بدأت في عقد اجتماعات منتظمة تدعى الدول المشتركة في القوة، جميعها، لحضورها.

دال - مواصلة الجهود لتحقيق تسوية سلمية

٩ - إضافة إلى المساعي التي أبدلها بشأن وقف الأعمال القتالية والتقييد بوقف إطلاق النار، وكذلك ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب الصومال، واصلت، وفقا للولاية المسندة إلي من مجلس الأمن، تشجيع الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والوحدة في البلد، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، وهي جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٠ - وفي تقريره الأخير (S/25168)، أبلغت مجلس الأمن بنتيجة الاجتماع التحضيري غير الرسمي لمؤتمر للمصالحة الوطنية والوحدة في الصومال، وهو الاجتماع الذي عقدته في مقر لجنة الأمم المتحدة لأفريقيا بأديس أبابا (٤ - ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣). وقد أشرت على وجه الخصوص إلى أن الاتفاقات الثلاثة التالية عقدت ووقعت في ذلك الاجتماع:

(أ) اتفاق عام مؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛

(ب) اتفاق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وبشأن طرائق نزع السلاح (تكملة للاتفاق العام)؛

(ج) اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة للمساعدة على حسم مسألة معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية وجدول أعماله فضلا عن أي قضايا أخرى معلقة من الاجتماع غير الرسمي.

١١ - وذكرت أيضا أنه كما هو منصوص عليه في الاتفاق الأخير، تقرر أن يعقد أول اجتماع للجنة المخصصة في أديس أبابا يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ لتقدم توصياتها بشأن معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية إلى الاجتماع الجامع قبل ١ آذار/مارس ١٩٩٣. ومن دواعي الأسف أن اللجنة لم تتمكن من الاجتماع لأن التحالف الوطني الصومالي رفض الاشتراك بزعم أن الجبهة الوطنية الصومالية والحركة الوطنية الصومالية خرقتا اتفاق وقف إطلاق النار بمهاجمة قواته في كيسمايو وحولها.

١٢ - ولم يتسن عقد اجتماع آخر للجنة المخصصة، كان مقررا عقده في بداية شباط/فبراير في مقديشو، بسبب الموقف الذي اتخذته التحالف الوطني الصومالي وهو أن ممثليه لن يحضروا الاجتماع ما دامت قوات الجبهة الوطنية الصومالية والحركة الوطنية الصومالية تواصل انتهاك وقف إطلاق النار حول كيسمايو. ونتيجة لذلك لم تتمكن اللجنة من أن تُقر رسميا الاتفاق العام الذي تم التوصل إليه في المشاورات مع أعضاء اللجنة فرادى بشأن جدول الأعمال والنظام الداخلي وقائمة المراقبين الدوليين الذين ستوجه لهم الدعوة لحضور المؤتمر.

١٣ - ثم ساعدت المشاورات اللاحقة التي جرت مع التحالف الوطني الصومالي بشأن معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية على تمهيد الطريق لعقد اجتماع رسمي للجنة المخصصة.

فقد وافق التحالف على ألا يصر على استبعاد الأحزاب الصغرى من الاشتراك في المؤتمر. واتفق أيضا على أن يكون من بين المشتركين ساسة وزعماء مجتمعات محلية ونساء وممثلون عسكريون للأطراف المتحاربة.

١٤ - والجانب الوحيد من الاشتراك الذي لم يحسم بعد هو حجم وفد كل طرف من الأطراف. فقد طلبت الأطراف إلى الأمم المتحدة أن تضع صيغة لتخصيص عدد منصف من المندوبين لكل طرف.

١٥ - وفي أعقاب هذه التطورات المشجعة أصدر ممثلي الخاص دعوات إلى الأطراف لحضور اجتماع رسمي للجنة المخصصة في مقديشو. وعقدت اللجنة أول اجتماع رسمي لها يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ ثم أكملت أعمالها عندما استأنفت اجتماعها يوم ٢٧ شباط/فبراير بعد ثلاثة أيام من التوقف بسبب أعمال الشغب والقتال في مقديشو (٢٤ - ٢٦ شباط/فبراير). وقد مثل في الاجتماع جميع أعضاء اللجنة، باستثناء الاتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي. وإضافة إلى الأمم المتحدة، حضر الاجتماع أيضا ممثلو لجنة القرن الأفريقي وحركة عدم الانحياز.

١٦ - وفي اليوم الأول من الاجتماع، اعتمدت اللجنة تقريراً عن الاشتراك ومشروع جدول الأعمال وإجراءات التوصل إلى قرارات. وعندما استأنف الاجتماع يوم ٢٧ شباط/فبراير، قدم التحالف الوطني الصومالي تحفظات خطية، لا سيما على معايير الاشتراك. واتفقت اللجنة على أن تعمم فوراً تقريرها على جميع الحركات السياسية نظراً لأن القيود الزمنية لم تكن تسمح بإعادة عقد الاجتماع الجامع التحضيري غير الرسمي الذي يتوقع منها أن تقدم تقريرها إليه.

١٧ - وقد مهدّ التقدم الذي أحرزته اللجنة الطريق للمضي قدماً في وضع ترتيبات عقد اجتماع بشأن المصالحة الوطنية. وأنوي أن أدعو قطاعاً عريضاً وشاملاً من الصوماليين، يمثل الحركات السياسية، والجماعات المحلية والدينية والنسائية، والمنظمات المدنية وغير الحكومية، فضلاً عن الشيوخ والشخصيات البارزة لحضور مؤتمر بشأن المصالحة الوطنية، سيعقد في أديس أبابا في الفترة من ١٥ إلى ١٩ آذار/مارس ١٩٩٢. وقد وافقت اللجنة المخصصة على فئات المشتركين فيه. وعلاوة على المصالحة الوطنية، سينظر الاجتماع أيضاً في مسائل تنظيمية.

١٨ - وقد شدّدت على أن جهود ممثلي الخاص ستظل تعطي أولوية عالية للمصالحة الوطنية في الصومال وفقاً للولاية المسندة إلي من مجلس الأمن. ولذا ستواصل عملية الأمم المتحدة في الصومال تشجيع وتيسير الحوار والاتصال بين مختلف الأحزاب والحركات والفصائل الصومالية من أجل المساعدة على إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة بينها، كما ستواصل تشجيع تدابير بناء الثقة باعتبارها تدابير جوهرية للغاية لنجاح الجهود الموضّعة من أجل المصالحة الوطنية.

ثانيا - الأنشطة الانسانية

١٩ - أدى وزع قوات قوة العمل الموحدة، على النحو المذكور في تقرير المرحلي المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، الى تيسير تدفق الأغذية وغيرها من امدادات الاغاثة الطارئة الى أشد المناطق فقرا في الصومال بسرعة متزايدة. وانخفض مستوى سوء التغذية والموت جوعا الى حد كبير في كثير من المناطق.

٢٠ - ويجب أن يوضع في الاعتبار، في الوقت نفسه، أن تسليم المساعدة الانسانية معرض للتأثر بالحالة الأمنية، التي تميل الى الاختلاف في بعض الأوقات من أسبوع الى آخر ومن منطقة الى أخرى، بالرغم من أن الحالة الأمنية قد تحسنت أثناء الفترة الأولى من وزع قوة العمل الموحدة. وذكر أن كثيرا من المركبات "التقنية" (المزودة برشاشات) قد سحبت أو أودعت في المعسكرات، وانخفضت أعمال النهب الواسعة النطاق انخفاضاً كبيراً. ويبدو أن الأنشطة التجارية وأنشطة السوق آخذة في الانتعاش وتم افتتاح بعض المدارس. وأخذت الأنشطة الزراعية في الازدياد. بيد أن الحالة الأمنية في الأسابيع الأخيرة قد تدهورت.

٢١ - وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت الحالة في أجزاء كثيرة من البلد لا تزال معقدة ومتوترة. وظلت الأحوال الأمنية في المناطق الريفية بوجه خاص وعلى امتداد الحدود مع اثيوبيا وكينيا غير مستقرة. ويبرز مقتل موظفين من اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية وعمل اغاثة آخرين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٣ شدة ضعف الحالة الأمنية بالرغم من وجود أعداد كبيرة من القوات العسكرية. كما يبرز هذا الوضع مرة أخرى أهمية توفر بيئة آمنة من أجل إيصال مساعدات الاغاثة الطارئة والانعاش بصورة فعالة.

٢٢ - وفي هذا السياق تعتزم الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بالإضافة الى ممثلين صوماليين، اعداد برنامج للإغاثة والانعاش لعام ١٩٩٣.

٢٣ - إن احتياجات الصومال هائلة وعاجلة. ففي الجزءين الجنوبي والأوسط من البلد، لا تزال أعداد كبيرة من الناس في حالة عوز ويعتمدون كلياً على المساعدة الغذائية الفورية. ولا تزال الحصبة وأمراض الاسهال وغيرها من الالتهابات تصيب أعدادا كبيرة، ولا سيما من صفار الأطفال. ويتسبب الافتقار الى مصادر المياه النظيفة وسوء حالة المرافق الصحية في أخطار صحية هائلة. ومع الترتيبات الأمنية الراهنة التي مكنت من الوصول الى مناطق كان يتعذر الوصول إليها حتى الآن، بعضها لأول مرة خلال العديد من الأشهر، تأكد أن الحاجة تتطلب زيادة وتوسيع نطاق البرامج الطارئة خلال معظم عام ١٩٩٣، إن لم يكن خلال العام بأكمله.

٢٤ - وقد بدا من الواضح أن جزءاً كبيراً من الصوماليين مستعدون لإعادة بناء حياتهم ومجتمعهم. ويجب دعم الخطوات الأولى نحو الانتعاش والحياة الطبيعية بسرعة وتبصر للحيلولة دون زيادة التدهور الاجتماعي والاقتصادي أو حدوث ارتداد إلى دورة جديدة من أعمال القتل والوحشية الداخلية.

٢٥ - وهناك تحديان رئيسيان في عام ١٩٩٣ يتمثلان في تيسير العودة الطوعية لنحو ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ، وفقاً للأرقام التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وللأشخاص النازحين داخلياً بالإضافة إلى توفير الوظائف والعمل لعدة ملايين من الصوماليين العاطلين حالياً. ومن بين هذه المجموعات الآلاف العديدة من طواقم المركبات "التقنية"، والعصابات المسلحة، والميليشيات والجيش الخاصة لمختلف الفصائل. وفي حين أنه قد يكون من العسير توجيه هؤلاء البشر إلى المهن المشروعة، فإن إيجاد العمل من خلال قيام قوى عاملة كبيرة بأنشطة مثل اصلاح الطرق وتطهير القنوات والمرافق الصحية، هو أمر أساسي إذا أريد للصومال أن تصبح مستقرة. وإلى جانب هذه الجهود، يجب تقصي برامج التدريب المهني ودورات محو الأمية للبالغين.

٢٦ - وفيما يتعلق باللاجئين والمشردين، فقد عاد بعضهم بالفعل بصورة عفوية إلى مواطنهم في الأشهر الأخيرة. وستحتاج هذه المجموعات إلى المساعدة للعودة إلى المهن الزراعية و/أو تربية المواشي. بيد أن كثيراً من اللاجئين والمشردين أشاروا إلى أنهم ليسوا راغبين بعد في العودة إلى منازلهم بسبب عدم استقرار الأمن في مناطق سقوط رؤوسهم. وتتطلب هذه المجموعات استمرار المساعدة الفورية. وبالنسبة للآخرين الذين فقدوا منازلهم وأراضيهم، أو حيث تحتل أسر أخرى هذه المناطق حالياً، فإنه يجب العثور على مواقع بديلة جديدة. ونظراً للحالة الراهنة على الحدود مع إثيوبيا وكينيا والضغط السياسية التي تسلط على اللاجئين الصوماليين للعودة إلى بلدانهم، فمن اللازم كذلك وجود خطط طارئة ومخزونات من البضائع المنزلية والأغذية وغير ذلك من السلع للتصدي لتدفق موجات كبيرة من العائدين إلى الصومال.

٢٧ - ويتعلق التحدي الرئيسي الثالث ببناء الطاقة الوطنية. فقد زالت من الوجود عملياً المؤسسات والإدارة المدنية الصومالية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع ذلك فلا تزال لدى موظفي الخدمة المدنية السابقين والزعماء المحليين معرفة وخبرة كبيرتان بالمؤسسات. ويجب أن تستفيد البرامج المزمع تنفيذها في عام ١٩٩٣ من هذه الموارد إلى أقصى حد ممكن، ولا سيما في العملية الاستشارية المتمثلة في تحديد المشاريع وتنفيذها لاحقاً. وقد تولت المرأة الصومالية دوراً اقتصادياً وسياسياً أقوى نتيجة للحرب الأهلية. وسيتم تشجيع هذا الاتجاه في عام ١٩٩٣ من خلال المشاركة الوثيقة للتجمعات النسائية الصومالية في كل من تخطيط المساعدة وإيصالها.

٢٨ - ويطالب الصوماليون في جميع أنحاء البلد بالمساعدة على إعادة إنشاء مرافق التعليم. إذ ليس لدى معظم الصغار أي إمكانية للوصول إلى المدارس وقد توقف تعليم الطلاب السابقين في الفئة العمرية ١٥-٢٥ توقفاً تاماً. وقد التحق كثير منهم، سعياً للحصول على بديل، بصنوف العصابات المسلحة التي

تجوب الشوارع والريف. وتتسم إعادة افتتاح المدارس في جميع أنحاء البلد بأهمية حيوية بالنسبة لعملية العودة إلى السلم والاستقرار.

٢٩ - وقد شرع في برنامج ال ١٠٠ يوم المعجل والموسع لتقديم المساعدة للصومال، الذي انتهى في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، في ذروة الأزمة في عام ١٩٩٢ في وقت كان التركيز فيه بحق على انقاذ الأرواح. واتفق المشاركون في مؤتمر أديس أبابا لمتابعة برنامج ال ١٠٠ يوم في مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، على ضرورة تركيز الجهود في عام ١٩٩٣ على الشروع في إعادة الصومال إلى حالتها الطبيعية. وفي حين أن البرنامج الراهن للإغاثة والانعاش لعام ١٩٩٣ يسلم بضرورة مواصلة المساعدة الفوئية على نطاق واسع، فقد صمم بحيث يتجاوز جهد الإغاثة الجاري لتمهيد السبيل لأعمال الانعاش والإعمار الواسعة النطاق.

٣٠ - وستكون كلفة إعادة الصومال كأمة وكمجتمع هائلة. وسيستغرق مجرد الوصول إلى مستويات ما قبل الحرب سنوات عديدة. ونظرًا لتحسن آفاق السلم والاستقرار، فإن المجتمع الدولي سيطلب دون شك بتقديم المساعدة إلى شعب الصومال لدعم الإعمار والتنمية الوطنيين في الأجل الطويل. وفي غضون ذلك، فإنه يمكن عمل الكثير فورًا من خلال ما يبذله المجتمع الدولي والشعب الصومالي من جهود مشتركة. وهكذا فإن أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج عام ١٩٩٣ يتمثل في تهيئة الجو لهذه المبادرات عن طريق تعزيز قدرة الصومال على استيعاب الموارد البشرية والمؤسسية.

٣١ - ويتمثل أساس عملية البرمجة في انشاء هيكل من الأفرقة الأساسية القطاعية لتقييم الاحتياجات ووضع المشاريع لبرنامج عام ١٩٩٣. وتم تشكيل عشر أفرقة أساسية تتألف من ممثلين عن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والمنظمات الصومالية والحكومات المانحة ولجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالات الأمم المتحدة لتغطية القطاعات التالية ذات الأولوية: الصحة والمياه والأغذية والأمن والتغذية والمرافق الصحية والعمالة والإصلاح الإداري وقوات الشرطة والزراعة والمواشي. وستكون هذه الأفرقة الأساسية بمثابة مراكز تنسيق للرصد والاستعراضات على مستوى القطاعات مما يؤدي إلى استكمالات مرحلية. وبالتزامن مع هذه العملية، تم السعي للحصول على اسهام إقليمي من خلال المجتمعات الفوئية القائمة في تسعة مراكز إقليمية في الأجزاء الجنوبية والوسطى من البلد. ويجري جمع الاسهامات التي يتم الحصول عليها من الشمال الشرقي والشمال الغربي، بصورة رئيسية لأغراض الإنعاش، من خلال المكاتب الإقليمية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال في تلك المناطق. وهذه الاسهامات كلها مذكورة في هذه الوثيقة.

٣٢ - وسيعقد في أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٩٣ مؤتمر للأمم المتحدة معني بتقديم المساعدة الإنسانية للصومال لاستعراض برنامج الإغاثة والانعاش وتلقي التبرعات من المانحين. ويعتبر الاشتراك النشط لقطاع عريض من الصوماليين أمرا لا غنى عنه من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج. ولذلك فإنه لن يدخر أي جهد لتحقيق اشتراك الصوماليين على نطاق واسع في المؤتمر. ويمكن لخروج هذا المؤتمر الإنساني بنتيجة إيجابية أن يوفر حوافز إضافية لعملية الوفاق الوطني.

٣٣ - ولكفالة التنفيذ الفعال للبرنامج، ولا سيما تنسيق جهود الإغاثة والتحول السلس من الإغاثة إلى الإنعاش، سيزود منسق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية للصومال في سياق عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالدعم اللازم لتمكينه من الوفاء بمسؤولياته.

إزالة الألغام

٣٤ - لما يتم بعد معالجة مشاكل إزالة الألغام التي تواجه الصومال بصورة جدية. ويفيد تقرير أصدرته منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية، أن معظم شمالي الصومال لا يزال ملوثا بالألغام ويقع معظم الألغام مبعثرا عبر المراعي أو مخبأ قرب الآبار أو حفر المياه. وتم زرع ألغام أخرى على الطرق الثانوية أو في المنشآت العسكرية السابقة. وهي تعتبر أكثر شيوعا في الريف الذي يحيط بالمدينتين الرئيسيتين في الصومال، هرغيسا وبوراو، وفي المراعي والأراضي الزراعية التي تقع إلى الغرب من بوراو. ولا يزال ضحايا الألغام بصورة رئيسية من المدنيين منهم كثير من النساء والأطفال.

٣٥ - ولم يجر أي تقدير لمجموع عدد الألغام المزروعة، إلا أن بعض وكالات الإغاثة ذكرت أن عدة مئات الآلاف قد لا تزال في الأرض. ويوجد بعضها في حقول ألغام إلا أنه تم استخدام كثير منها كأسلحة للإرهاب للحيلولة دون الوصول إلى المنازل والقرى والمياه. ويقدر أن هناك ٢٠٠ ١ كيلومتر من الطرق يتعين تطهيرها من الألغام في منطقة هرغيسا وحدها.

٣٦ - واضطلعت الحركة الوطنية الصومالية بقدر محدود من إزالة الألغام عندما أعادت احتلال شمالي الصومال، إلا أن حوالي ٤٠ في المائة من أفراد فريقها الذي يتولى هذه العملية والبالغ عددهم ٦٠ قد أصبحوا ضحايا للألغام. ولا تزال شركة ريمفاير التابعة للمملكة المتحدة تعمل بعقد من منظمة أطباء بلا حدود ومنوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وذكر أنها قامت برفع حوالي ٢٥ ٠٠٠ لغم في منطقة هرغيسا، ومكنت من إعادة تأهيل البلدة بالسكان. وربما اقتصر هذا العمل على إحداث خدش على سطح المشكلة.

٣٧ - ولن يكون تطهير حقول الألغام من أهداف بعثة العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال بالرغم من ضرورة القيام ببعض جهود التطهير إذا أقيمت أي قاعدة للسوقيات في منطقة هرغيسا، لأن منطقة المطار لا تزال ملغمة. وقد تكون هناك حاجة لتطهير الطرق نظرا لإمكان استخدام بعض الفصائل للألغام في أي محاولة للمضايقة.

٣٨ - وستتعرض جهود الإغاثة الإنسانية لمزيد من الإعاقة على نحو خطير، ولا سيما عندما تنتشر إلى الشمال. وستصبح المشاكل الإنسانية حادة عندما تبذل محاولات على نطاق واسع لإصلاح الأراضي وإعادة تأسيس الاقتصاد الريفي. فكثير من المراعي التي يستخدمها البدو الرحل سيصبح غير قابل للاستعمال وستحتاج القرى التي سيعود إليها اللاجئون إلى تطهير كامل قبل إمكان جعلها قابلة للسكنى والاستعمال.

٣٩ - ولذلك فسيكون من الضروري إنشاء برنامج متماسك ومتكامل لإزالة الألغام في الصومال. وفي البداية، فإنني أعتزم إيفاد فريق خبراء الأمم المتحدة لإزالة الألغام إلى الصومال لتقرير حجم المشكلة. وبعد هذه الزيارة ينبغي وضع خطة لتطهير الألغام، باستخدام النماذج المستخدمة حالياً أو التي يجري وضعها في أفغانستان وكمبوديا وموزامبيق. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه الخطة إجراء مسح ملائم لحقول الألغام وإبرام عقد قابل للتمديد لتطهير الألغام. وإذا ما تبين أن عدد الألغام هو بالملايين لا بالآلاف، فسيتعين إنشاء مرفق للتدريب على تطهير الألغام وتدريب قوة من مطهري الألغام الصوماليين، كما في كمبوديا للاضطلاع بالجزء الرئيسي من مهمة تطهير الألغام، في خطة تستغرق سنوات بدلاً من أشهر.

٤٠ - وفي برنامج منفصل، سيتعين إنشاء برنامج للتوعية من الألغام فيما بين اللاجئين والمشردين وإحاطة المناطق الملغمة المعروفة بحواجز أو بعلامات للحيلولة دون استخدام البدو الرحل للمناطق الملغمة لأغراض الرعي.

ثالثاً - المصالحة السياسية

٤١ - إن جميع جهود الأمم المتحدة في الصومال موجهة نحو تحقيق هدف أساسي واحد في نهاية المطاف هو: مساعدة شعب الصومال على إرساء النظام والحفاظ عليه وإنشاء وإدامة مؤسسات جديدة تتولى حكمه. فقد أدى انعدام الحكومة المركزية إلى تفاقم المصاعب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلد. وفي الواقع أن عدم وجود حكومة في الصومال هو أحد المسببات الرئيسية للدور الشاق الذي تضطلع به المنظمة حالياً في هذا البلد.

٤٢ - وقد جرى بشكل نشط سبر سبل متنوعة لتعزيز قدرة الصومال على حكم ذاته. وفي هذا الصدد، يواصل ممثلي الخاص وسواه من كبار المسؤولين إجراء مشاورات مع الشيوخ والزعماء، والفصائل المتحاربة والمجموعات المهنية النسائية بشأن أفضل طريقة لإنشاء حكومة ذات قاعدة واسعة.

٤٣ - وما برحت وممثلي الخاص تواجه صعوبات في جهودنا الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية في الصومال. والمصالحة الوطنية هي عملية صعبة في أفضل الظروف؛ وهي أشد صعوبة في الصومال بسبب تعدد الأحزاب والفصائل وغيرها من الزعامات والانعدام التام للقانون والنظام في جميع أنحاء البلد. ويجب أن تُترك المبادرة الأساسية في تحقيق المصالحة الوطنية للصوماليين أنفسهم. وفي حين أن هذا قد يكون هو النهج المثالي، فإن الخبرة المكتسبة حتى الآن قد أظهرت بوضوح ضرورة إعطاء الأمم المتحدة ولاية أوسع نطاقاً، لا في عملية تنظيم قضية المصالحة الوطنية فحسب، بل أيضاً في تعزيزها ودفعها قدماً.

٤٤ - ووفقاً لما أبلغته لمجلس الأمن في تقريره المرحلي المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (S/25168)، كنت قد عقدت اجتماعاً تحضيرياً غير رسمي من أجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة

الوطنية في أديس أبابا في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وقد توصل المشاركون الى اتفاق على ثلاث وثائق رئيسية (انظر الفقرة ١٠ أعلاه) .

٤٥ - ووفقا للمشار إليه في الفقرة ٣٢ أعلاه، سيُعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة الانسانية في أديس أبابا في الفترة الممتدة من ١١ الى ١٣ آذار/مارس ١٩٩٣، وسيعقبه مؤتمر المصالحة الوطنية. ويؤمل أن يوفر هذان الاجتماعان لجميع قطاعات المجتمع الصومالي، بما في ذلك الفصائل السياسية والحركات والزعماء المحليون والنساء والمثقفون وسواهم، فرصة الاجتماع تحت سقف واحد ومناقشة مشاكل المصالحة السياسية، والمساعدة الانسانية فضلا عن بحث برامج للإنعاش والتعمير على نحو صالح للاستمرار.

رابعا - إنشاء قوة شرطة صومالية

٤٦ - ذكرت في تقريرتي السابقين المقدمين الى المجلس (S/24992، الفقرة ٣٠، و S/25168، الفقرة ٢٣) أنني أرى أن إنشاء قوة شرطة صومالية يشكل خطوة حاسمة الأهمية في إطار الجهود التي تبذلها قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال لتهيئة بيئة آمنة في الصومال. وبالنظر الى ذلك، أوفدت فريقا من الخبراء سيقوم، طبقا لتوجيهات ممثلي الخاص، بإعداد خطة لإنشاء قوة شرطة محايدة في الصومال.

٤٧ - وقد طُلب الى فريق الخبراء دراسة إمكانية إنشاء قوة الشرطة الوطنية تلك، وتقديم توصيات بهذا الشأن، ووضع استراتيجيته للتنفيذ.

٤٨ - وطلب أيضا من فريق الخبراء أن يضع مخططا عاما للطرق الملائمة لتدريب الأفراد الصوماليين على الحفاظ على القانون والنظام الى جانب أداء المسؤوليات الشرطية، مع التقيد بالمبادئ والممارسات المقبولة دوليا لحماية حقوق الانسان.

٤٩ - وكما ذكرت في الفقرة ٢٣ من تقريرتي المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أتمت فرقة العمل الموحدة حاليا، تحت إشرافها وبالتشاور الوثيق مع ممثلي الخاص، تشكيل قوة مساعدة مؤقتة من ضباط الشرطة السابقين. وستقوم هذه القوة المساعدة، كترتيب مؤقت، بالإشراف على ضبط حركة المرور في الطرق، وحماية مراكز التغذية، وبذلك تعفى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من الاعتماد على الحراس المستأجرين محليا، وتتيح لجنود عملية الأمم المتحدة في الصومال التفرغ للمهام الأكثر صعوبة وإلحاحا. وقد طلبت الى فريق الخبراء أن يدرس الترتيبات المقررة للقوة المساعدة بغية الانتهاء الى إدماج بعض عناصرها في قوة جديدة للشرطة المدنية.

٥٠ - وبالنظر الى ما تقدم، أرى أن من المناسب تضمين عنصر شرطة مدنية دولية في عملية الأمم المتحدة الثانية المقبلة في الصومال، ولكنني أحجم عن تقديم أية توصيات محددة حالياً ريثما أتلقي توصيات فريق الخبراء. ومن ثم فإنني سأعرض على المجلس خلال فترة وجيزة تقييماً أكثر تفصيلاً بشأن إنشاء قوة الشرطة المدنية هذه.

خامساً - أنشطة الاعلام

٥١ - إن دعم تنفيذ الولاية الجديدة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، سوف يتطلب حملة اعلامية مكثفة وموسعة. إذ لابد من إطلاع عامة الجمهور العام على الترتيبات الانتقالية من مرحلة قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ويجب أن تترجم الولاية الجديدة التي ستعمل في ظلها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى اللغات المحلية ومن ثم إذاعتها على نطاق واسع. هذا بالإضافة إلى أنه فيما يأخذ المناخ السياسي في التغير، سيتعين وضع مدخلات اعلامية جديدة من أجل دعم كل جانب من جوانب العملية والحفز على قيام مناخ اجتماعي مستقر. وفي نيتي أيضاً أن استخدم الأنشطة الاعلامية في الصومال كأداة تثقيفية لتعزيز عملية السلم، وحقوق الانسان، والتكامل الاقتصادي المنتج والشامل.

٥٢ - وسوف يستوعب العنصر الاعلامي من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مواضيع يتم تطويرها على أساس يومي من واقع النفعاليات البارزة المختلفة التي ينطوي عليها وجود الأمم المتحدة في الصومال. ومن أهم الأمثلة أذكر الترتيبات الانتقالية، وعمليات مراقبة وقف إطلاق النار، ونزع السلاح، وتسريح الجماعات المسلحة، وتدريب الشرطة المدنية، وإعادة توطين اللاجئين، والسلامة والصحة والنظافة الصحية. وسوف يكتسب تعاون وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها في وضع بعض هذه العناصر الاذاعية.

٥٣ - وقد استطاعت إدارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة تأمين اتفاق مع إذاعة القاهرة اعتباراً من ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ تتولى بموجبه شبكة الاذاعات الخارجية لراديو القاهرة ترجمة المواد التي تنتجها الأمم المتحدة وإذاعتها في الصومال. ومن المتوقع أن يظل هذا الترتيب نافذاً لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، تكون الأمم المتحدة بعدها في وضع يتيح لها تقييم هذه الخدمة في ضوء التطورات الداخلية والاحتياجات الناشئة للبرنامج الاعلامي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وسوف تُستكشف أيضاً امكانية اتخاذ ترتيبات مماثلة مع المحطات الاذاعية في البلدان المجاورة. وفي غضون ذلك تعكف الأمم المتحدة على ترتيب الطرائق التي ستتولى بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المسؤولية عن إدارة صحيفة يومية ومحطة إذاعية تديرهما حالياً الولايات المتحدة في ظل قوة العمل الموحدة.

سادسا - أساليب الانتقال من قوة العمل الموحدة
إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

الحالة الراهنة

٥٤ - أذن مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للأمن العام وبعض الدول الأعضاء بالعمل في أسرع وقت ممكن على تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الانسانية في الصومال.

٥٥ - وما من شك في أنه كان لوجود قوة العمل الموحدة وعملياتها، وخاصة خلال الفترة الأولى من انتشارها، تأثير ايجابي على الحالة الأمنية في الصومال وعلى فعالية إيصال المساعدات الانسانية. ومع ذلك، وكما هو مبين في الفقرتين ١٩ و ٢٠ أعلاه، فمن غير الممكن بعد اعتبار هذا التحسن أمرا لا رجعة فيه إذ أن الأوضاع لا تزال متقلبة. كما أن الأخطار التي تتهدد أمن موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها، وقوة العمل الموحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية لا تزال كبيرة في بعض مناطق مدينة مقديشو وفي أماكن أخرى من الصومال. وكما سبق ذكره، فإن قوة العمل الموحدة لم تنتشر إلا في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد. أما نزع السلاح فلا يزال أبعد عن الاكتمال.

الولاية الجديدة

٥٦ - سوف يتعين على المجلس الآن أن ينظر فيما إذا كان سيأذن بتوسيع عملية الأمم المتحدة في الصومال وإعادة تحديد ولايتها لتشمل عمليات بموجب الفصل السابع من الميثاق. وسوف تكون النتيجة المترتبة على قرار من هذا القبيل بعيدة الأثر لأسباب سياسية وقانونية وسوقية، وسوف تؤدي إلى التزام مالي ضخم. ولا يزال الرأي الذي نقلته إلى مجلس الأمن خلال الشهرين الماضيين ساريا وسليما : إذ بغير أن يطرأ تحسن على الأمن في جميع أنحاء البلاد لا يمكن للعملية السياسية كي تزدهر، بل ستظل العمليات الانسانية عرضة للتوقف والانقطاع. ومن ثم، فقد كرست جانبا كبيرا من جهودي كي أتأكد من اتخاذ خطوات متوازية : أليات لوقف إطلاق النار وللمصالحة، نزع السلاح وإنشاء قوة شرطة مدنية، عمليات الإصلاح جنبا إلى جنب مع الحوار السياسي. وما برحت أشدد مع كل الفصائل والشيوخ على أن الأمر يرجع اليهم في تغيير مسار العنف نحو إحلال السلم، كما أكدت لهم أن المجتمع الدولي يقف على استعداد لمؤازرة جهودهم في هذا الاتجاه.

٥٧ - ولا يزال رأيي الثابت، على نحو ما ذكرته في رسالتي إلى الرئيس بوش بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، هو أن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لابد وأن تغطي اقليم الصومال بأسره وتشمل نزع السلاح. وفضلا عن ذلك، سوف تشمل ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، كما هو مبين في تقريرتي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (S/24992)، المهام العسكرية التالية :

(أ) رصد استمرار احترام جميع الفصائل لوقف الأعمال القتالية والاتفاقات الأخرى التي وافقت عليها ولا سيما اتفاقات أديس ابابا المؤرخة كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛

(ب) منع أي استئناف للعنف، واتخاذ الإجراءات الملائمة عند الضرورة ضد أي فصيل ينتهك أو يهدد بانتهاك وقف الأعمال القتالية؛

(ج) مواصلة مراقبة الأسلحة الثقيلة التي تحوزها الفصائل المنظمة، التي ستوضع تحت مراقبة دولية ريثما يتم تدميرها في نهاية المطاف أو نقلها إلى جيش وطني حيث الانشاء؛

(د) الاستيلاء على الأسلحة الصغيرة التي بيد جميع العناصر المسلحة غير المأذون بوجودها والمساعدة في تسجيل وتأمين هذه الأسلحة؛

(هـ) تأمين جميع الموانئ والمطارات وخطوط الاتصالات أو الحفاظ على أمنها مما يتطلبه تقديم المساعدة الانسانية؛

(و) العمل، عند الاقتضاء، على حماية العناصر والمنشآت والمعدات التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها ولجنة الصليب الأحمر الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية واتخاذ الاجراءات الفعالة التي قد يتطلبها الأمر لتحديد العناصر المسلحة التي تهاجم أو تهدد بمهاجمة هذه المرافق وهؤلاء الأفراد إلى أن يتم انشاء قوة شرطة صومالية جديدة قادرة على أن تتولى هذه المسؤولية؛

(ز) مواصلة الاضطلاع ببرنامج إزالة الألغام في المناطق التي تكثر فيها الألغام أكثر من سواها؛

(ح) المساعدة في إعادة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم داخل الصومال؛

(ط) القيام بمهام أخرى على نحو ما قد يأذن به مجلس الأمن.

٥٨ - ومن الواضح بالنسبة لي أن الجهود التي بذلتها قوة العمل الموحدة لتهيئة بيئة آمنة في الصومال أبعد ما تكون عن الاكتمال. كما أنها لم تعمل في أي حال من الأحوال على التصدي للحالة القائمة في كل أنحاء الصومال. وفضلا عن ذلك، فقد نجمت، خاصة في الآونة الأخيرة، بعض حالات التراجع المحبطة. وعليه، فإن تهديد السلم والأمن الدوليين الذي أكدته مجلس الأمن في الفقرة الثالثة من ديباجة قراره ٧٩٤ (١٩٩٢) لا يزال قائما. ومن ثم فلن يتسنى لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تنفيذ الولاية المذكورة أعلاه إلا إذا خُولت صلاحيات تنفيذية بموجب الفصل السابع من الميثاق.

مفهوم وقف إطلاق النار ونزع السلاح

٥٩ - في تقريره المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (S/25168)، أبلغت المجلس بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع التحضيري غير الرسمي من أجل عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية والوحدة، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٤ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وانتهى المرفق الثالث من هذا

التقرير، "اتفاق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وبشأن طرق نزع السلاح"، إلى أنه سيدخل حيز التنفيذ في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وتنص الفقرة ١-٢ على تجميع الميليشيات التابعة لجميع الحركات السياسية ونزع سلاحها في الوقت ذاته. في جميع أنحاء الصومال وعلى أنه "يطلب من المجتمع الدولي إمداد الميليشيات المجمعدة بمواد الإعاشة اللازمة". وتقضي الفقرة ١-٢ بأن يتم تقرير وضع الميليشيات المجمعدة فيما يتعلق بالمستقبل عند التسوية السياسية النهائية في الصومال.

٦٠ - وعلى أساس اتفاقات أديس أبابا، قامت لجنة تخطيط مشتركة مكونة من كبار الضباط من كل من فرقة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال بوضع مفهوم لوقف إطلاق النار ونزع السلاح في الصومال.

٦١ - وطبقا لهذا المفهوم، ستكون عملية نزع السلاح مستمرة ولا رجعة فيها. وستستمر ما دامت مطلوبة أو حتى تقوم حكومة صومالية بأداء مهامها بفعالية. وستستخدم عملية موحدة وبسيطة لنزع سلاح جميع الفصائل. ومتى التزمت فصيلة بنزع سلاحها بوضع أسلحتها الثقيلة في مواقع المعسكرات أو التخلي عن أسلحتها الصغيرة في موقع انتقالي، لن يكون من حقها المطالبة باسترداد هذه الأسلحة.

٦٢ - وطوال العملية، سيكون من المفيد إبلاغ زعماء الفصائل الرئيسية أولا بأول بالتقدم المحرز في نزع سلاح جميع الفصائل. ومن شأن هذا أن يحدث ضغطا سياسيا على الفصائل التي تنشد تأخير عملية نزع السلاح، أو لا تتقيد بها، وأن يكفل شعورا بالأمن للفصائل التي تتقيد بتلك العملية.

٦٣ - ولكي تكون عملية نزع السلاح فعالة، ينبغي أن تكون قابلة للتنفيذ بالفصائل أو الأفراد الذين لا يتقيدون بالجدول الزمنية أو الوسائل الأخرى للعملية، ستصادر و/أو تدمر أسلحتهم ومعداتهم.

٦٤ - وكما طُلب في اتفاقات أديس أبابا، ينبغي الاضطلاع بعملية وقف إطلاق النار ونزع السلاح على حد سواء طبقا للوسائل التي اتفق عليها الصوماليون أنفسهم تحت إشراف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وبالتعاون معها.

٦٥ - وسيتطلب المفهوم المفضل أعلاه إنشاء مواقع للمعسكرات ومواقع انتقالية. ويعرف المعسكر بأنه مكان تُخزن فيه الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك جميع الأسلحة التي يتم تشغيلها بأطقم والأسلحة/الصواريخ المضادة للمدرعات. ويعرف الموقع الانتقالي بأنه مكان توفر فيه لقوات الفصائل أماكن للإعاشة المؤقتة في الوقت الذي تسلم فيه أسلحتها الصغيرة، وتسجل لأغراض الحصول على الدعم الحكومي وغير الحكومي في المستقبل وتلقى التوجيه والتدريب لإعادة إدماجها في الحياة المدنية في نهاية الأمر.

٦٦ - وينبغي تخصيص مواقع المعسكرات بالقرب من الأماكن الحالية للقوات. وينبغي أن تنتقي الأمم المتحدة المواقع الانتقالية بعد التشاور مع الفصائل الصومالية. وينبغي فصل مواقع المعسكرات والمواقع الانتقالية بعضها عن البعض لمنع أي إغراء للفصائل أو الجماعات على الاستيلاء على الأسلحة الثقيلة.

٦٧ - وينبغي أن تشترك لجنة مكونة من ممثلي الأمم المتحدة وممثلي الفصائل في تحديد الأسلحة الثقيلة التي ستكون مصدر قوة لجيش وطني صومالي جديد والتي سيحتفظ بها في المعسكرات، ويتم تدمير الباقي. وينبغي أن يقوم أفراد الفصائل بتسليم الأسلحة الثقيلة إلى مواقع المعسكرات قبل التوجه إلى المواقع الانتقالية. وستقع على عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المسؤولية عن أمن مواقع المعسكرات.

٦٨ - وينبغي أن يسمح لبعض الأفراد في المواقع الانتقالية بالاحتفاظ بعدد محدود من الأسلحة الصغيرة لأغراض الأمن. وينبغي أن تكون أماكن الإعاشة في المواقع الجديدة مؤقتة، ريثما تجرى عملية النقل وإعادة الإدماج في المجتمع المدني. وينبغي أن تكون المواقع الانتقالية مفتوحة طوال الوقت لقيام عملية الأمم المتحدة في الصومال بالتحقق. وستقدم الأمم المتحدة مساعدة محدودة في نقل أفراد الفصائل إلى المواقع الانتقالية. وسيتم شغل المواقع الانتقالية داخل كل إقليم/منطقة جغرافية في آن واحد، لكفالة شعور جميع المشتركين بالأمن.

٦٩ - ويقوم المفهوم التنفيذي المجمع أعلاه على افتراض أن عملية الأمم المتحدة في الصومال ستساعد في تنفيذ اتفاقات أديس أبابا. وتدرك فرقة العمل الموحدة والموظفون التابعون لي المشاكل الإدارية والمالية التي ستنشأ فيما يتعلق بتخزين الأسلحة الثقيلة وبإيواء المليشيات المسرّحة وإمدادها بمواد الإعاشة لفترة زمنية غير محددة. بيد أنني أرى أنه ينبغي أن تعتبر أساليب بديلة من قبيل منح حوافز مادية أو مالية لنزع السلاح، خياراً يتعين أن يبقى قيد الاستعراض على ضوء الخبرة التي ستكتسب في هذه العملية.

المفهوم العسكري للعمليات

٧٠ - ينبغي أن يكون عدد أفراد القوات اللازمة لتنفيذ تلك الولاية كبيراً في المرحلة الأولى من أجل الإقلال إلى أدنى حد من مخاطر حدوث أي تدهور في أوضاع الأمن وكفالة بيئة آمنة بأسرع وقت ممكن في المناطق المشمولة بفرقة العمل الموحدة وفي المناطق غير المشمولة بها على حد سواء. ويمكن تخفيض العدد تدريجياً متى أحرزت العملية السياسية تقدماً وأصبحت قوات الشرطة الجديدة جاهزة لأداء مهامها.

٧١ - وتشير التقديرات إلى أنه سيكون من الضروري وزع عنصر عسكري قوامه ٢٠ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب للاضطلاع بالمهام الموكلة و ٨ ٠٠٠ فرد إضافي لتوفير الدعم السوقي اللازم. وستشكل الوحدة السوقية، التي سيأتي في بادئ الأمر الشق الأكبر منها من فرقة العمل الموحدة، جزءاً لا يتجزأ من عملية الأمم المتحدة في الصومال. كما تلقيت مذكرة تفاهم من حكومة الولايات المتحدة مفادها أنه ستتوفر قوة

تكتيكية لرد الفعل السريع لدعم قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛ وستعقد مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال أثناء مرحلة الانتقال.

٧٢ - ولإعطاء عدد الأفراد المقترح ما يستحقه من أهمية، من المفيد أن نضع في الاعتبار أن فرقة العمل الموحدة، ويبلغ عدد أفرادها الأولى ٢٧ ٠٠٠ فرد موزعه في ٤٠ في المائة من الإقليم. وقد يُسأل لماذا يوصى في تلك الحالة بعنصر عسكري مجموعه ٢٨ ٠٠٠ فرد فقط لوزعه في سائر أراضي الصومال.

٧٣ - في بداية العملية، قدمت فرقة العمل الموحدة إلى الساحة قوة كبيرة قوامها ٢٧ ٠٠٠ فرد تقريبا، بما في ذلك ٨ ٠٠٠ فرد تقريبا في البحر، لكسر المقاومة والسيطرة على الموقف. وما أن تم ذلك وتوقف القتال المنظم بالأسلحة الثقيلة، جرى تخفيض الاحتياجات. وفي الوقت الحاضر، يوجد ٢٨ ٤٠٠ فرد تقريبا من قوات فرقة العمل الموحدة على البر، بما في ذلك قوات الإنشاءات الثقيلة. وتتمثل المهمة القائمة حاليا في السيطرة على القتال المتفرق والمحلي ولذلك يمكن معالجته بعدد أقل من القوات. وثانيا، فإن قدرات جمع الاستخبارات التي جرت تنميتها في الساحة، ستعطي تحذيرا لعملية الأمم المتحدة في الصومال بحالات العنف الناشئة وستسمح لقائد القوة أن يعيد تعديل وزع قواته. وثالثا، من المعتقد أن إنشاء قوة شرطة مساعدة ينبغي أن يساعد في تحسين أعمال القانون والنظام وإعفاء جنود عملية الأمم المتحدة في الصومال من واجبات الحراسة للقيام بمهام أخرى أكثر إلحاحا. وأخيرا، ستكون القوة التكتيكية لرد الفعل السريع متاحة بناء على طلب قائد القوة.

٧٤ - وعلى ضوء ما تقدم، فإنني على استعداد للموافقة على التوصيات المذكورة أعلاه في هذه المرحلة، بالنظر إلى ضرورة تحقيق أقصى قدر من الاقتصاد والكفاءة وسعيي الدائم لإبقاء حجم تواجد الأمم المتحدة في أية حالة عند الحد الأدنى. بيد أنني أود أن أؤكد أنني يجب أن احتفظ بحقي في الرجوع إلى المجلس في حالة شعوري بالحاجة إلى توفير قوات إضافية لزيادة عدد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، رهنا بالتقدم المحرز في إقامة بيئة آمنة في جميع أنحاء البلد. وختاما، يجب أن أوضح أن أوضاع الأمن في الصومال قد تضطرنني إلى القيام دوريا بإعادة النظر في عدد أفراد القوة اللازمة لتنفيذ الولاية المنوطة بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٧٥ - وستتضمن القوة المذكورة في الفقرة ٧١ أعلاه ما يلي :

(أ) مقرا للقوة؛

(ب) خمسة ألوية؛

(ج) فريقا لدعم السوق.

٧٦ - وسيجري تزويد فريق الدعم السوقي، في المرحلتين الأولى والثانية، بقوات دعم سوقي تابعة لفرقة العمل الموحدة في المقام الأول، إلى أن تتمكن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من إنشاء الدعم السوقي اللازم عن طريق قوات أساسية أو عن طريق التعاقد. بيد أنني أود أن أشدد على أن قدرة عملية الأمم المتحدة في الصومال على الاضطلاع بولايتها ستتوقف على الدعم السوقي وغيره من الدعم الفائق الأهمية المتقدم من الولايات المتحدة، بما في ذلك القوة التكتيكية لرد الفعل السريع.

٧٧ - وستحتاج القوات القتالية إلى القدرات التالية:

(أ) القيام بأعمال الدورية والقتال المتلاحم؛

(ب) جمع المعلومات وتفسيرها؛

(ج) النيران غير المباشرة؛

(د) النيران المضادة للمدرعات؛

(هـ) العمليات الليلية والنهارية في جميع الأجواء؛

(و) إخلاء الضحايا؛

(ز) الاتصالات التكتيكية؛

(ح) الدعم الجوي (قوة النيران والنقل).

٧٨ - وسيقدم قائد قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال تقارير إلى الممثل الخاص للأمين العام مباشرة. وستخصص مناطق عمليات لقادة الألوية الذين سيقدّمون تقاريرهم مباشرة إلى قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وسيكون هؤلاء القادة مسؤولين عن إدارة العمليات العسكرية والمساعدة في تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار/نزع السلاح في منطقة عمليات كل منهم. وستتوفر قوة تكتيكية لرد الفعل السريع لا يقل قوامها عن كتيبة تقدمها الولايات المتحدة دعماً لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٧٩ - وستجري العمليات العسكرية لعملية الأمم المتحدة في الصومال على أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى - الانتقال من فرقة العمل الموحدة؛
- المرحلة الثانية - توطيد الأمن وتوسيع نطاقه؛
- المرحلة الثالثة - النقل إلى المؤسسات المدنية؛
- المرحلة الرابعة - إعادة الوزع.

وليس المقصد أن تطبق هذه المراحل بصورة جامدة أو موحدة في جميع أنحاء الصومال، بل هي تصف فحسب تسلسلا عاما. وعلى سبيل المثال، قد تكون بعض مناطق العمليات قائمة بتنفيذ المرحلة الثالثة في حين تكون المرحلة الأولى أو الثانية ما زالت سارية في منطقة أخرى. وسيحدد التوقيت الدقيق للانتقال من مرحلة لأخرى إلى حد كبير بجهود المصالحة السياسية وبرامج إعادة التأهيل. وقد يقوم قائد القوة بنقل قوات داخل البلد لتلبية هذه الاحتياجات المتغيرة.

المرحلة الأولى

٨٠ - ستتركز العمليات العسكرية في هذه المرحلة على انتقال السيطرة الميدانية من فرقة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وسيستمر طوال فترة الانتقال الدعم العسكري لنشاط الإغاثة وتجريد الفصائل من السلاح.

٨١ - وسيلزم اتخاذ خطوات تحضيرية معينة قبل أن يتسلم قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بصورة رسمية المسؤولية الميدانية من فرقة العمل الموحدة. وسيلزم الاستمرار في توسيع مقر قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى أن يتوفر لها التمكن على صعيد العمليات. وسيتعين أن تكفل فرقة العمل الموحدة تزويد العناصر التابعة التي ستبقى في الصومال في إطار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالهياكل المناسبة للقيادة والسيطرة. وسيطلب إلى حكومة الولايات المتحدة تشكيل قوة تكتيكية للرد السريع لدعم قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٨٢ - ولدى تلقي توصية مشتركة من قائد فرقة العمل الموحدة وقائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، سأصدر موافقتي على تولي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المسؤولية الميدانية بالنسبة للوحدة أو الوحدات المعنية. كما سيتولى قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في المرحلة المناسبة مسؤولية قوات الدعم السوقي الخاضعة سابقا لسيطرة فرقة العمل الموحدة. وفي كل المراحل، ستكون القوة التكتيكية للرد السريع التي ستشكلها الولايات المتحدة في موضع الدعم لقائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٨٣ - وعندما يتولى قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المسؤولية الميدانية في إحدى مناطق العمليات، سيعاد وزع أفراد فرقة العمل الموحدة في تلك المنطقة إلى بلدانهم الأصلية وفق ما تراهيه حكوماتهم (حكوماتهم) وفي ظل حماية قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٨٤ - وستكتمل هذه المرحلة حينما تكون كل قوات فرقة العمل الموحدة المشاركة في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فضلا عن القوات الأخرى المقدمة من البلدان الأخرى المساهمة بقوات، قد وضعت تحت السيطرة الميدانية لقائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

المرحلة الثانية

٨٥ - سترمي العمليات العسكرية في المرحلة الثانية الى تعزيز السيطرة الميدانية للأمم المتحدة على كل العناصر المكلفة والأنشطة المحددة. كما أن الجهود المستمرة لمساعدة أنشطة الإغاثة والمساهمة في تنفيذ اتفاقات أديس أبابا سوف تشمل كل القوات العسكرية. وسيجري توسيع نطاق العمليات الى شمالي الصومال، اعتمادا على ميناخي بربره وبوساسو، ثم التحرك الى هرغيسا وغارو. وسوف تساعد القوات العسكرية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أي مبادرات إنسانية تبدأ في هذه المنطقة، ولا سيما مشاريع إزالة الألغام على النحو المبين أعلاه. وستنتهي المرحلة الثانية عندما تكون عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد تم وزعها وأصبحت تمارس بشكل فعال في جميع أنحاء الصومال والمناطق الحدودية.

المرحلة الثالثة

٨٦ - ستبذل جهود رئيسية في هذه الفترة لتخفيض النشاط العسكري ومساعدة السلطات المدنية على ممارسة قدر أكبر من المسؤولية، حسب قدرتها على ذلك. وستلقى المبادرات الوطنية للإنعاش والمصالحة في ظل قيادة صومالية التشجيع والدعم من ممثلي الأمم المتحدة. ويمكن خفض الوجود العسكري في المناطق الأكثر استقرارا، كما يمكن خفض معدل نشاط العمليات العسكرية حسبما تسمح الظروف. وسوف تنتهي المرحلة الثالثة عندما يتم تشغيل قوة شرطة وطنية صومالية، ولا تصبح هناك حاجة الى عمليات عسكرية رئيسية من جانب الأمم المتحدة.

المرحلة الرابعة

٨٧ - سأقدم في مرحلة مناسبة بتوصية الى المجلس بإعادة وزع القوات أو خفضها.

قواعد الاشتباك

٨٨ - سيقوم قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بتحديد قواعد الاشتباك. وهي القواعد التي تفوض القادة وتزودهم بالتوجيهات اللازمة لاتخاذ اجراءات محددة معينة إذا ما قدروا أنها لازمة لإنجاز الولاية.

سابعا - الجوانب المالية

٨٩ - سيتطلب المفهوم المبين في هذا التقرير مدخلات كبيرة من الموارد المالية. وسوف أعمم قريبا إضافة الى هذا التقرير ستضمن التقدير الأولي لتكاليف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمدة ١٢

شهرًا. وسوف يحتاج إجمالي العمليات إلى ٢٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين من جميع الرتب بالإضافة إلى ٨ ٠٠٠ من أفراد الدعم السوقي، فضلا عن عدد معزز بدرجة كبيرة من الموظفين المدنيين يقارب ٢ ٨٠٠ فرد. وإذا ما وافق مجلس الأمن على وزع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، سوف أتقدم بتوصية إلى الجمعية العامة بأن تُعتبر التكاليف المتصلة بالعملية مصروفات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وبأن تودع الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في حساب خاص يُنشأ لهذا الغرض. وأعتزم كذلك الحفاظ على صندوق الأمم المتحدة المخصص للعمليات في الصومال المأذون به بموجب الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢). وإنني لأناشد كل الدول التي بمقدورها أن تسهم بسخاء في هذا الصندوق أن تفعل ذلك. فمن شأن هذه التبرعات أن تخفف من العبء الذي سيتعين على الدول الأعضاء أن تتحمله وفقا لمخطط الأنصبة المقررة. ومن أجل ذلك، أعتزم إيفاد مبعوثين إلى بعض رؤساء الدول أو الحكومات لشرح العمليات ولتشجيعهم على التبرع بسخاء للصندوق.

ثامنا - ملاحظات

٩٠ - كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فإن المهمة المتوخاة أصلا لفرقة العمل الموحدة كانت مهمة شرطية قصيرة الأجل. وأعتقد أن فرقة العمل الموحدة قد أسهمت إسهاما مهما في الجهد الدولي المبذول لوقف حالة الخروج على القانون وتجريد الفصائل المتحاربة من السلاح في منطقة عمليات الفرقة. بيد أن الأحداث التي وقعت في كيسمايو ومقديشيو خلال الأسبوع الذي بدأ في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ قد أظهرت مدى التفجر الذي تتسم به الحالة والذي لا يزال قائما. وهي تؤكد ما أشرت إليه في هذا التقرير، وأنه لم يتم بعد تهيئة بيئة آمنة. وعلاوة على ذلك، لم يجر أي وزع لقوات فرقة العمل الموحدة أو عملية الأمم المتحدة في الصومال في الشمال الشرقي والشمال الغربي، ولا على امتداد الحدود الكينية - الصومالية، حيث تدعو حالة الأمن إلى القلق الشديد. ولذلك، فإنني أعتقد أنه إذا ما قرر مجلس الأمن أن الوقت قد حان للانتقال إلى مرحلة أخرى في عملياته في الصومال، فإنه ينبغي أن يكون على استعداد لأن تكون عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في موقف يمكنها تماما من إنجاز مهامها.

٩١ - إن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، كما هي متصورة في هذا التقرير، تتضمن الإذن باتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك إجراءات الإنفاذ حسب الاقتضاء، لتهيئة بيئة آمنة للمساعدة الانسانية في أنحاء الصومال كافة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستسعى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، عن طريق نزع السلاح والمصالحة، إلى إتمام المهام التي بدأتها فرقة العمل الموحدة من أجل إعادة السلم والاستقرار والقانون والنظام. كما أن الولاية ستخول لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقديم المساعدة للشعب الصومالي في إعادة بناء ما تحطم من اقتصاده ومن حياته الاجتماعية والسياسية، وإعادة إنشاء الهيكل المؤسسي للبلد، وتحقيق المصالحة السياسية الوطنية، وإعادة إقامة دولة صومالية تقوم على الحكم الديمقراطي، وإصلاح اقتصاد البلد وهيكله الأساسية.

٩٢ - وعلى الرغم من الضرورة الملحة التي تستلزم توفر سلطة لاستخدام تدابير الإنفاذ حسب الاقتضاء، فإنني ما زلت على اقتناع بأن الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الأمن والمصالحة والسلام لا بد وأن تنبع من الصوماليين أنفسهم. فحتى إذا أذن باللجوء إلى استخدام القوة في ظروف معينة، فإنه لا يصح أن يتوقع من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تحل محل الشعب الصومالي. كما أنه لا يجوز ولا ينبغي لها أن تستخدم سلطتها في فرض شكل أو آخر من أشكال التنظيم الحكومي. بيد أنه يجوز بل وينبغي لها أن تكون في موقف يمكنها من الضغط لتحقيق الالتزام بقواعد الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والعدالة.

٩٣ - وسوف تواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مساعدة الفصائل في استكمال عملية نزع السلاح وتسريح القوات بصورة تامة حسبما دعت الأطراف في اتفاقات أديس أبابا، ضمانا لاستتباب مناخ آمن في جميع أنحاء الصومال، ورصد الالتزام الدقيق بوقف إطلاق النار.

٩٤ - إن توفر هذا المناخ الآمن لا يزال شرطاً أساسياً لإيصال المساعدة الإنسانية بشكل فعال، وإعادة الإعمار في البلد. وقد سمح وزع قوات فرقة العمل الموحدة بزيادة كبيرة في تقديم المساعدة الإنسانية كما أدى إلى فتح سبيل للوصول إلى عدد أكبر من المناطق النائية. وستظل هناك حاجة إلى تقديم مساعدة الإغاثة العاجلة على مدار عام ١٩٩٣. وثمة ضرورة ملحة أيضاً في أن يعجل المجتمع الدولي ما يبذله من جهود لمساعدة الصوماليين في إعادة بناء مجتمعاتهم، وإصلاح البيئة الأساسية المتداعية وفتح الطريق أمام العودة الآمنة لجميع اللاجئين. وبغية تحقيق هذه الأهداف، تضع الأمم المتحدة برنامج المساعدة الإنسانية لسنة ١٩٩٣ بمشاركة فعالة من جانب الصوماليين وسائر هيئات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية. وإنني أتطلع إلى أن يحظى هذا البرنامج بدعم المانحين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمساعدة الإنسانية الذي سيعقد في أديس أبابا في الفترة من ١١ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣.

٩٥ - ولا بد من ضمان الانتقال السلس من فرقة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بدون أي فجوات قد تستغلها الفصائل أو العصابات. وسوف تحتاج عملية الأمم المتحدة الثانية إلى وزع عدد كاف من القوات ومن عناصر الدعم السوقي لكي تحل كلية محل فرقة العمل الموحدة في كل منطقة تنسحب منها الفرقة، ومن أجل وزع قوات في الشمال بمحاذاة الحدود مع كينيا. وسوف ينفذ هذا الانتقال تدريجياً، منطقة بمنطقة، عندما تتوفر لعملية الأمم المتحدة الثانية في المنطقة المعنية ما يكفيها من القوات والقيادة والرقابة والسوقيات.

٩٦ - وقد أبدت عدة دول أعضاء متعاونة مع الولايات المتحدة في فرقة العمل الموحدة استعدادها للمشاركة بوحدها في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عندما يحين أوانها. وإنني أعتزم، لأسباب واضحة تتعلق بالملاءمة العملية والاقتصادية، أن أشرك في عملية الأمم المتحدة الثانية أكبر عدد ممكن من الوحدات الموجودة بالفعل في الصومال التي تخدم تحت قيادة فرقة العمل. ورهنا بموافقة مجلس الأمن في الوقت المناسب، وموافقة الحكومات المشاركة المعنية، سيجري وضع ترتيبات منسقة لنقل كل وحدة من

هذه الوحدات في موعد معين من القيادة التشغيلية لفرقة العمل الموحدة الى قيادة الأمم المتحدة، وفقا لمتطلبات النقل المرحلي للمسؤولية المشار إليها أعلاه. وفي حين يتعذر تحديد الموعد الذي يستكمل فيه هذا النقل، لأغراض تتصل بالميزانية والادارة، فإن التاريخ الرسمي المحدد لنقل القيادة من فرقة العمل الموحدة الى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هو ١ أيار/مايو ١٩٩٣.

٩٧ - وثمة نقطة أخرى يتعين توضيحها في أي قرار يتخذه مجلس الأمن للإذن بوزع عملية الأمم المتحدة الثانية في إطار ولاية جديدة، هي أن هذا الوزع يجري وفقا لتقدير الأمين العام وممثله الخاص وقائد القوة كمتصرفين بموجب سلطة مجلس الأمن. ولن يكون هذا الوزع رهنا بموافقة أي من قادة الفصائل المحلية. وسوف يغطي سائر أنحاء البلد، بما في ذلك حدوده، من أجل مراقبة حركة اللاجئين ومنع دخول الأسلحة غير المشروع الى الصومال، وتناديا لإشاعة عدم الاستقرار في البلدان المجاورة. كذلك، لا بد من حض الدول الأعضاء على رصد أي انتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)، والإبلاغ عنه، خاصة الدول الأعضاء التي تكون لها سفن عاملة خارج شواطئ الصومال، والبلدان المجاورة في القرن الأفريقي، وهي تحديدا جيبوتي وإثيوبيا وكينيا.

٩٨ - إنني أدرك الحساسية البالغة للمسألة المتعلقة بإعلان الانفصال في الشمال. غير أن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تغطي البلد بأكمله، وعليه سيجري وزع القوات في الشمال والجنوب سواء بسواء. وسوف يساعد هذا الوجود الدولي عملية الإصلاح وتوصيل المساعدة الانسانية. ولن يخل وزع القوات في الشمال، على أي نحو، بقرار الشعب الصومالي بشأن مستقبله الوطني. وفي اعتقادي أن عملية المصالحة السياسية في الصومال على قدر من الاتساع يكفي لاستيعاب المناقشات والمفاوضات بين كافة الجماعات والفصائل.

٩٩ - وفيما يتعلق بالمصالحة السياسية، لا بد من الإبقاء على الزخم الذي أمكن تحقيقه في أديس أبابا وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية على أساس النتائج التي تحققت في الاجتماع التحضيري غير الرسمي المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. ويكتسب ذلك أهمية خاصة إزاء المصاعب التي تعترض تنشيط اللجنة المخصصة التي أنشئت في أديس أبابا. ومن المستحسن أيضا أن يقوم هذا المؤتمر على أساس المشاركة الواسعة من جميع الحركات والفصائل الصومالية، والقادة المجتمعين، والمرأة والمثقفين وغيرهم، في الصومال. ويساعد ذلك في كفالة اعتراف الشعب الصومالي في مجمله بشرعية المؤتمر وما يصدر عنه من قرارات. كما أنني أشعر بالثقة جراء الدعم الملموس الذي تلته من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز ولجنة بلدان القرن، فقد قدموا مساعدة قيمة للغاية في إنشاء الصندوق الاستثماري الصومالي دعما للجهود التي نبذلها من أجل وضع برنامج للإصلاح، ومساهمة في تحقيق المصالحة السياسية.

١٠٠ - لقد كان اعتماد قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) نابعا من تفرد الحالة في الصومال. ولئن كانت عملية الطوارئ التي دشنها المجتمع الدولي في شكل فرقة العمل الموحدة قد حققت، الى حد كبير، هدفها

العاجل المتمثل في ضمان توصيل المساعدة الانسانية الى المعوزين، فإنه يتحتم عليّ أن أشدد على أن الخصائص الفريدة للحالة في الصومال ما زالت قائمة. فلا يزال البلد يفتقر الى حكومة مسيرة بشكل فعال، وإلى قوة شرطة مدنية منظمة. ولا توجد به قوات مسلحة وطنية منضبطة. وقد أظهرت الحوادث الأخيرة بشكل مأساوي، أن أجواء انعدام القانون والتوتر أبعد من أن تكون قد انتهت. لقد ذكرت مرارا أن المشكلة الرئيسية تتمثل في وجود كميات كبيرة من الأسلحة في أيدي الفصائل وعصابات المفاورين. وليس من شك في أن العمليات التي شنتها فرقة العمل الموحدة، خاصة في الأسابيع القلائل الأخيرة، نجحت في انتزاع بعض من مخزون هذه الأسلحة ومصادرتها وتدميره. ومع ذلك، يبدو واضحا أيضا أن كل ما فعلناه حتى الآن لا يتعدى خدش ظاهر المشكلة. وفي اعتقادي أن نزع سلاح الفصائل ووضع أسلحتها الثقيلة تحت المراقبة الدولية من أجل القيام في نهاية المطاف إما بتدميرها أو وضعها تحت تصرف جيش وطني جديد في الصومال، هو أكثر مهام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال استعجالا وأشدّها إلحاحا.

١٠١ - إن عملية الأمم المتحدة هي الأولى من نوعها التي يأذن بها المجتمع الدولي. وهي تعبير عن تصميمه على ألا يقف موقف المتفرج الصامت إزاء معاناة شعب بأسره لذنوب لم يرتكبه. وهذه العملية أيضا رد من جانب المجتمع الدولي على القلق الذي أعرب عنه الجميع إزاء الحالة في الصومال، التي على ما تحمله من طابع محلي في الأساس، يمكن أن تؤثر في سلم واستقرار منطقة بأسرها تمثل الصومال جزءا لا يتجزأ منها، ما لم تتخذ إجراءات نشطة وآنية لتفادي وقوع كارثة إنسانية وأمنية خطيرة. إن المهمة التي تنتظرنا ليست بالمهمة السهلة. وقد تتعرض عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من حين لآخر للانتقادات لأنها أغفلت أعمالا أو لأنها قامت بأعمال. ومن الصعب أيضا القيام، بأي قدر من التيقن، بتوقع مدة لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية. ومع ذلك، يساورني شعور بالارتياح بأن التوصيات التي قدمتها في هذا التقرير تمثل من جانب المجتمع الدولي استجابة ضرورية، لا مهرب منها، إزاء المأساة في الصومال.

١٠٢ - ومع اقتراب مهمة فرقة العمل الموحدة من الانتهاء، أود أن أعرب عن عميق امتناني لحكومة الولايات المتحدة لمبادرتها التي جاءت في وقتها تماما من أجل تقديم المساعدة الى الأمم المتحدة في مرحلة حرجية من عملياتها في الصومال، وللمهارة والكفاءة التي نفذت بها الفرقة ولايتها. وأود كذلك أن أعرب عن عرفاني لجميع الحكومات التي شاركت بقوات في هذه الفرقة وعرفاني لجنودها الذين تضافوا في خدمة هذه العملية.

١٠٣ - كما أود أن أعرب عن خالص عرفاني للسيد كتاني، ممثلي الخاص، وللبريددير جنرال شاهين، قائد القوة، وأيضا لموظفي عملية الأمم المتحدة في الصومال، وموظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية، لما يظهرونه من تفان ومهارة وريادة في خدمة الأمم المتحدة في الصومال، في ظل أحوال تتسم دائما بالقسوة الشديدة.

١٠٤ - وختاماً، أود أن أعرب عن خالص عزائي لحكومة الولايات المتحدة للوفيات التي وقعت بين قواتها أثناء خدمتها مع فرقة العمل الموحدة في الصومال. كما أود أن أعرب عن إجلالي وتقديري للموظفين الذين قضوا أثناء أداء واجباتهم في الصومال، وإلى هؤلاء الأفراد من مجتمع الإغاثة، بما فيه اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، الذين ضحوا بأرواحهم وهم يقدمون المساعدة إلى الشعب الصومالي.

— — — — —